

Distr.: General
25 June 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة الثانية والستون
جنيف، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

ظلت النفقات الإجمالية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد ثابتة عند مستوى ٣٩,١ مليون دولار في عام ٢٠١١. وبلغت المساهمات في الصناديق الاستمائية ٤٤,٣ مليون دولار، أي زيادة نسبتها ٤٤ في المائة عن السنة السابقة. وازدادت المساهمات المقدمة من البلدان النامية لتصل إلى ١٥,١ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣٤ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستمائية. وشهدت المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة، بالمقارنة بالسنة السابقة، زيادة طفيفة فبلغت ١٤,٤ مليون دولار، ولكن نصيبها انخفض إلى ٣٢ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستمائية. وبلغ الإنفاق على المشاريع الإقليمية ٤٨ في المائة من مجموع التنفيذ، في حين بلغ الإنفاق على المشاريع القطرية ٣٣ في المائة من هذا المجموع. وازداد مجموع مبلغ التنفيذ المنفق لدعم أقل البلدان نمواً بنحو ١ مليون دولار ليمثل ٣٦ في المائة من مجموع مبلغ التنفيذ.

وظل النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) يشكل أكبر برنامج من برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية، يليه في ذلك نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس). ويستأثر هذان البرنامجان بنسبة تناهز ٥٠ في المائة من مجموع تنفيذ الأونكتاد لمشاريع التعاون التقني.

وتواصلت الإجراءات الرامية إلى تعزيز تأثير الأنشطة. واستهدفت هذه الإجراءات بصورة خاصة الحد من تجزؤ هيكل برامج ومشاريع الأونكتاد للتعاون التقني، طبقاً لتنفيذ اتفاق أكرامقررات مجلس التجارة والتنمية.

واستمر تزايد أنشطة دعم الاتساق على نطاق المنظومة. وفي عام ٢٠١١، استطاع الأونكتاد الحصول على ٠,٨ مليون دولار من آليات تمويلية (الصناديق الاستثمانية المتعددة المانحين وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة) على الصعيد القطري. وواصل الأونكتاد تنسيقه لأعمال المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وتنشط هذه المجموعة الآن في أكثر من ٣٠ بلداً، بما في ذلك البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة والبلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" عند صياغة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية، من خلال تنفيذ برامج مشتركة.

مقدمة

١- أُعد هذا التقرير لكي يسهّل على مجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.

٢- وسيقدّم هذا التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لأغراض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرّا وفي مقررات مجلس التجارة والتنمية ٤٩٥(د-٥٥) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و٤٩٨(د-٥٦) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و٥٠٤(د-٥٧) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و٥١٠(د-٥٨) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتوصي هذه المقررات بإيجاد تفاعل أكثر ترابطاً بين أمانة الأونكتاد والمستفيدين والمائحين المحتملين في إطار الفرقة العاملة. والفرقة العاملة، التي هي الآلية الرئيسية للتشاور فيها بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني، تؤدي المهام المحددة في اختصاصاتها المتفق عليها. وتذكر هذه الاختصاصات أن الفرقة "ستستعرض المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بغية تحقيق جملة أمور منها تحسين فعاليتها وزيادة الشفافية وتقاسم الخبرات الناجحة وتشجيع الاتصال بالمتلقين المحتملين".

٣- وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة على صعيد المنظومة في عام ٢٠٠٦، استمر اتباع نهج المسار المزدوج من حيث نطاق أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتركيزها خلال عام ٢٠١١ وذلك عن طريق تقديم الخدمات التالية:

(أ) خدمات المساعدة التقنية إلى البلدان والمناطق المستفيدة عن طريق الصناديق الاستثمارية الممولة للمشاريع الإقليمية والإقليمية والقطرية والتي تساهم فيها جهات مانحة ثنائية؛

(ب) خدمات الدعم على الصعيد القطري في إطار إصلاح الأمم المتحدة ونهج "توحيد الأداء".

٤- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، اضطلع الأونكتاد على نحو فعال بالدعوة إلى ضرورة إدراج الوكالات غير المقيمة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة على الصعيد القطري، وكذلك إلى زيادة التأكيد على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة.

٥- ويتضمن هذا التقرير أيضاً معلومات عن أنشطة "توحيد الأداء" التي نُفذت في عام ٢٠١١. وطوال عام ٢٠١١، واصل الأونكتاد قيادته للمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية، من خلال ضمانه لما يلي:

(أ) إيلاء أهمية كافية للقضايا المتعلقة بالقدرات التجارية الإنتاجية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على الصعيد القطري؛

(ب) قيام هذه المجموعة، على الصعيد القطري، بتنفيذ المجموعة للبرامج المشتركة المتعلقة بالتعاون التقني المتصل بالتجارة تنفيذاً متسقاً؛

(ج) أن يجري، في البلدان التي تنشط فيها المجموعة، تعظيم فعالية الخبرة الفنية للأمم المتحدة في هذا المجال والاستفادة من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

أولاً - مصادر تمويل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد

٦- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من المصادر التالية:

(أ) التمويل الثنائي، بما في ذلك فرادى الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمفوضية الأوروبية، والجهات المانحة من القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني؛

(ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) صناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

الجدول ١

المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠٠٨-٢٠١١

(بآلاف الدولارات)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
١٤ ٤٤٧	١٣ ٨٨٣	١٣ ٦٥٨	١٥ ٦٥٩	مساهمات البلدان المتقدمة ^(أ)
١٥ ١٦٣	٩ ٤٥٣	٩ ٩٦٧	٨ ٥٨٠	البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ^(ب)
٦ ٥٩١	٣ ٦٢٨	٢ ٥٩٦	٥ ١٧٩	المفوضية الأوروبية
٦ ٥٧٣	٣ ١٥٠	٢ ٨٥٦	٣ ٦٤٤	منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ^(ج)
١ ٦٠٤	٦٢٤	٧٨١	٧٨١	القطاعان الخاص والعام
٤٤ ٣٧٧	٣٠ ٧٣٩	٢٩ ٨٥٨	٣٣ ٨٤٤	المجموع

ملاحظة: المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠٠٨-٢٠١٠: لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة لتقاسم النفقات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(أ) لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الخبراء المعاونين.

(ب) يتم الاحتفاظ بجزء كبير من أجل الأنشطة الجارية في بلدانها والتمويل من عوائد القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية.

(ج) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الجدول ١٠ في المرفق الإحصائي

(TD/B/WP/243/Add.2).

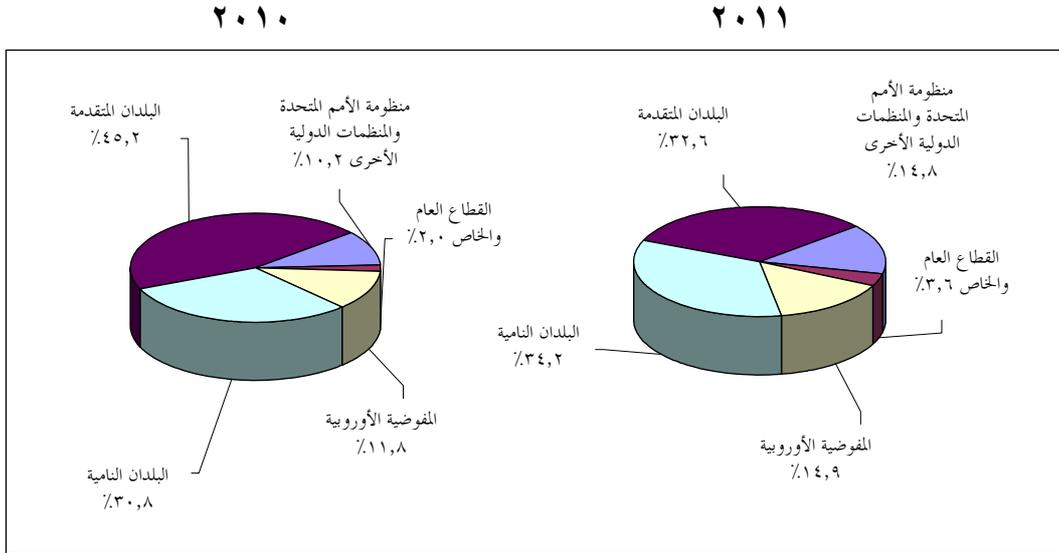
ألف- التمويل الثنائي

٧- في عام ٢٠١١، فإن إجمالي المساهمات المقدمة منفرادى الحكومات والجهات المانحة المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاع مؤسسات الأعمال ومؤسسات النفع العام (انظر الجدول ١ والرسم البياني ١) قد بلغ ٤٤,٤ مليون دولار، أي بزيادة بنسبة ٤٤ في المائة عن السنة السابقة. وساهم في تمويل الأونكتاد ما يزيد عن ١٠٠ جهة مانحة ثنائية وعدد من الجهات المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى. وقد حدثت هذه الزيادة رغم الأزمة المالية العميقة التي أثرت على معظم الجهات المانحة.

الرسم البياني ١

منشأ المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية، ٢٠١٠-٢٠١١

(النسبة المئوية من مجموع المساهمات)



٨- وفي عام ٢٠١١ ازدادت المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة، والتي بلغت ١٤,٥ مليون دولار، زيادة طفيفة بالمقارنة بعام ٢٠١٠. والبلدان المتقدمة مصدر هام من مصادر تمويل الصناديق الاستثمارية للأونكتاد. ومع ذلك، فقد انخفض مجموع مساهماتها من ٤٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١١. والبلدان المتقدمة العشرة التي ساهمت بمعظم أموال الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في فترة السنوات الأربع ٢٠٠٨-٢٠١١، مرتبةً حسب حجم المساهمات التراكمية هي: النرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وسويسرا، والسويد، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، ولكسمبرغ، وإسبانيا، وفرنسا. ووجه كبار المانحين مساهماتهم بصورة رئيسية إلى مشاريع إقليمية دعماً لإدارة الديون، ومشاريع إقليمية ووطنية للنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، وبناء القدرات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، وسلسلة الاستثمار العالمية، وتيسير الاستثمار، وسياسات

المنافسة، وبناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية، وصياغة السياسة التجارية، وتنمية المشاريع، والصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً، والمعهد الافتراضي وبرنامج التدريب من أجل التجارة، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٩- وفي عام ٢٠١١، ساهمت البلدان النامية بنصيب أكبر (٣٤ في المائة من مجموع المساهمات) في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، وبلغت مساهمتها ١٥,١ مليون دولار، أي بزيادة بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً عن عام ٢٠١٠. وتخصص جميع مساهمات البلدان النامية تقريباً لأنشطة تُنفذ في بلدانها، وتموّل من قروض أو منح من المؤسسات المالية الدولية، وهي بصورة رئيسية من أجل تنفيذ برامج أسيكودا ودمفاس. وعلى وجه الإجمال، فإن متوسط مبلغ مشاريع أسيكودا ودمفاس يزيد عن متوسط مبلغ المشاريع الأخرى التي ينفذها الأونكتاد، ويستأثر هذان البرنامجان معاً بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني كل سنة.

١٠- ومن بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف، ظلت المفوضية الأوروبية هي أكبر مساهم منفرد في الأنشطة التنفيذية التي يقوم بها الأونكتاد. وفي عام ٢٠١١، ساهمت المفوضية بمبلغ ٦,٦ ملايين دولار، وهو ما يشكل ١٤,٦ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية. ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها ٨٠ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠١٠. وكانت المفوضية الأوروبية قد قدمت في عام ٢٠١١ مساهمات لدعم مشروع من مشاريع تدريب من أجل التجارة في أنغولا، ومشروع إقليمي من مشاريع أسيكودا في وسط أفريقيا، ومشروعين وطنيين من مشاريع أسيكودا في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحد مشاريع ديمقاس في بوروندي، ومشروع متعدد الوكالات بشأن السلع الأساسية الزراعية لدعم مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ومشروعين أقاليميين لدعم تنمية مؤسسات الأعمال (برنامج تطوير تنظيم المشاريع (إمبريتيك)) والمفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية.

١١- وبلغت المساهمات المتبقية المقدمة في عام ٢٠١١ من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ٦,٥ ملايين دولار، وهو ما يزيد عن ضعف المبلغ المقدم في عام ٢٠١٠. وتُعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى مساهمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار لتمويل أحد مشاريع أسيكودا في أفغانستان. وزادت أيضاً المساهمة المقدمة من القطاعين الخاص والعام في عام ٢٠١١ عن الضعف لتصل إلى ١,٦ مليون دولار.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٢- في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، تُدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني تحت كل من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، في البابين ٢٢ و٣٤ على التوالي من هذه الميزانية.

١٣- والمساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني ومن حساب التنمية، والمفصلة أدناه، لا تُوزع على أساس سنوي بل في إطار مخصصات وتحلل استناداً إلى النفقات السنوية. أما المساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الصناديق التجريبية لبرنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة ومن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين فتتطابق مع النفقات السنوية (انظر أدناه) بسبب القواعد المحددة المنطبقة على دفع هذه الأموال. ومن حيث المساهمات التي تقدمها الجهات المانحة الثنائية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة (باستثناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين/صناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة) والجهات المانحة الدولية الأخرى، فإن المبالغ السنوية الواردة لا تتطابق مع النفقات السنوية، حيث توجه هذه المساهمات إلى دعم الأنشطة التي يتعين تنفيذها خلال عدد من السنوات.

١٤- وما فتئت أهمية حساب التنمية - الباب ٣٤ - منذ أن أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٩، تتزايد في مجال تمويل مشاريع تنمية القدرات، والتي ترمي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية من خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتضطلع عشرة كيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ المشاريع. وهذه الكيانات تشمل اللجان الإقليمية الخمس، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٥- ويُضطلع بالمشاريع في إطار "شرائح" تدوم كل واحدة منها فترة تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات. وقد جرى في عام ٢٠١١ تنفيذ الشريحتين ٦ و٧. وقد انعكست الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لحساب التنمية في زيادة حجم حافظة التمويل لحساب التنمية - حيث وُزِعَ ٢٣,٦ مليون دولار في إطار الشريحة الجديدة ٨، وهو ما يمثل تقريباً ضعف المستوى الأولي للتمويل عند إنشاء الحساب منذ ١٢ سنة. ونجح الأونكتاد، في إطار الشريحة ٨، في الحصول على مبلغ ٤,١ ملايين دولار جرى تخصيصها لثمانية مشاريع يتعين تنفيذها في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ في مجالات مختلفة متعلقة بالخبرة الفنية للأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بصورة منتظمة إعادة توزيع الأرصدة المتبقية من الشرائح السابقة كمخصصات إضافية. ويحصل الأونكتاد على نصيب يقدر بنحو ١٨ في المائة من مجموع النفقات المدرجة تحت كل شريحة.

١٦- وتنظّم قرارات الجمعية العامة ذات الصلة جوانب إدارة حساب التنمية.

١٧- وعملية استعراض المشاريع والموافقة عليها هي عملية ابتكارية بالنسبة إلى الميزانية العادية للمنظمة. وقد صُممت هذه العملية لكي تتنافس مقترحات المشاريع فيما بينها لاستيفاء المعايير التي قدرتها الجمعية العامة ولتحقيق الإنجازات المتوقعة. ويؤدي فريق توجيهي تابع للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية دوراً رئيسياً في اختيار كل مشروع ورصد أدائه. وتُقدّم في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني - الباب ٢٢- الموارد من أجل الخدمات الاستشارية والتدريب. وفي عام ٢٠١١، تضاعفت النفقات المدرجة في الباب ٢٢ بالمقارنة بعام ٢٠١٠. وقد استخدم مكون التدريب من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني استخداماً رئيسياً لتمويل أنشطة التدريب المتصلة بالقضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية بما يتمشى مع الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر (انظر المجموعة ١٤ في الوثيقة (TD/B/WP/243/Add.1).

الجدول ٢

مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني ومصادر الأموال، ٢٠٠٨-٢٠١١

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

٢٠١١						
التغير بالمقارنة بالسنة السابقة (نسبة مئوية)	النسبة المئوية من المجموع	المبلغ	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٠,٣	٩١,٨	٣٥,٩	٣٥,٨	٣٥,٠	٣٤,٩	الصناديق الاستثمارية
(٧٨,٧)	٠,٤	٠,٢	٠,٨	١,١	١,٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(٣٤,١)	١,٦	٠,٦	٠,٩	٠,٣	-	الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة
٤٣,٣	٦,٢	٢,٤	١,٧	٢,٤	١,٨	الميزانية العادية وحساب التنمية
	١٠٠	٣٩,١	٣٩,٢	٣٨,٨	٣٨,٣	المجموع

١٨- وفي عام ٢٠١١، بلغ مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني من الميزانية البرنامجية العادية ٢,٤ مليون دولار، وهو ما يمثل ٦,٢ في المائة من إجمالي النفقات. ويعكس الرقم المسجل لعام ٢٠١١ حدوث زيادة بلغت ٤٠ في المائة تقريباً بالمقارنة بالسنة السابقة (انظر الجدول ٢).

جيم- المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩- استمرت نفقات المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١١ في اتجاهها التزولي المستمر منذ عام ٢٠٠٨، فبلغت ٠,٤ في المائة فقط من مجموع التنفيذ،

أي ٢,٠ مليون دولار تقريباً، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧٨ في المائة عن السنة السابقة (انظر الجدول ٢).

٢٠- وعقب التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ٢٠٠٩، عززت الوكالتان التعاون القائم بينهما، ولا سيما بالتركيز على العمليات العملية المحددة في خريطة طريق العمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وتبين خريطة الطريق بالتفصيل الأنشطة التي سيضطلع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيقها على الصعيدين العالمي والإقليمي في المجالات المواضيعية المشار إليها في مذكرة التفاهم. وإحدى القضايا الرئيسية المطروحة في خريطة الطريق هي دور القدرات الإنتاجية في عمليات التنمية.

٢١- ويتعلق أحد الجوانب الهامة للعمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد بالتنسيق بشأن المسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً، مع الإشارة تحديداً إلى الإطار المتكامل المعزز. وتشتمل المجالات الأخرى التي تُنفَّذ فيها أعمال مشتركة ومنجزات على قضايا التجارة والمساعدة المتصلة بالتجارة؛ ونوع الجنس والتجارة؛ وسياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع الخاص؛ والسلع الأساسية؛ والتجارة والبيئة والتنوع الأحيائي (البيولوجي)؛ وتمويل التنمية.

٢٢- وتؤدي المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية دوراً متزايداً في علاقات العمل القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، حيث تتيح فرصاً كثيرة لتوحيد جهودهما والاستفادة من حضور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الميداني.

دال- المساهمات المقدمة من الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من أجل دعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية

٢٣- في إطار تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، صُممت تحديداً مساهمات الجهات الشريكة المحددة هي والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء^(١) على نحو يجعل نهج "توحيد الأداء" نهجاً تشغيلياً من خلال التنفيذ الفعال للعمليات المنسقة المشتركة بين الوكالات والتي حُدِدت في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(١) مساهمات الجهات الشريكة المحددة هي مساهمات مباشرة تقدمها جهة مانحة أو أكثر إلى وكالة واحدة أو أكثر لدعم التنسيق بين الوكالات. وتُنشأ الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من خلال وضع هيكل إدارة متعدد المستويات (أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بنية عامة للصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء) يضم ممثلين لمنظومة الأمم المتحدة، وللحكومات الوطنية والمانحين. ومساهمات الجهات الشريكة المحددة هي والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء تكمل تدابير عمليات الدعم المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٢٤- وبعد اعتماد الأونكتاد لنهج "توحيد الأداء" بخصوص جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تلقي الأونكتاد في عام ٢٠١١ من حكومة سويسرا مساهمة بقيمة ٣٠٠.٠٠٠ دولار، في إطار مساهمات الجهات الشريكة المحددة، سيجري تقديمها على مدى ثلاث سنوات. وتتألف أنشطة الأونكتاد من دعم السياسة التجارية وتعزيز الروابط الخلفية في قطاع السياحة والتشجيع على توسيع نطاق الإنتاج العضوي. ويُضطلع بهذه الأنشطة في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية بالتنسيق مع الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٢٥- وقد تمكن الأونكتاد في عام ٢٠١١ من الوصول إلى عدد من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء لكي يدعم عمليات مشتركة تُنفذ في إطار المجموعة المشتركة المذكورة، وذلك بمبلغ كلي مقداره ٠,٧ مليون دولار تقريباً (انظر الجدول ٣ والوثيقة TD/B/WP/243/Add.2، الجدول ٧)، ونفقات قدرها نحو ٠,٦ مليون دولار، وهو ما يمثل ١,٦ في المائة من مجموع النفقات.

٢٦- وتمكن الأونكتاد في عام ٢٠١١ من الوصول إلى عدة صناديق استثمارية متعددة الشركاء. وفيما يتعلق بالرأس الأخضر، وهو بلد تجربي لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، يقود الأونكتاد برنامجاً مشتركاً يُنفذ في إطار المجموعة المشتركة المذكورة ويرمي إلى دمج الرأس الأخضر في الاقتصاد العالمي. ويدعم الأنشطة صندوق استثماري متعدد الشركاء والصندوق الانتقالي للرأس الأخضر. وفي عام ٢٠١١، تلقي الأونكتاد من صناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة اعتماداً بمبلغ ٦٣٠.٨٠ دولاراً للأنشطة يُضطلع بها في مجالات ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)) وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مع مركز التجارة الدولية) وترويج الاستثمار (مع اليونيدو).

٢٧- وبالنسبة إلى موزامبيق، وهي بلد تجربي آخر لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، شارك الأونكتاد في البرنامج المشترك المعنون "بناء القدرات من أجل صياغة سياسة تجارية فعالة وإدارتها". ويُنفذ هذا المشروع المشترك في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد واليونيدو ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية والفاو، وقد انتهى في عام ٢٠١١. ونظراً إلى أن هذا المشروع قد بدأ في عام ٢٠٠٩، فقد تلقي الأونكتاد من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لموزامبيق اعتماداً كلياً بمبلغ ١٨٠.٠٠٠ دولار أنفق بالامثال التام للقواعد المالية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق ببرنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

الجدول ٣

المخصصات المرصودة للأونكتاد لدعم البرامج المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية عن طريق مساهمات جهات شريكة محددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، ٢٠٠٨-٢٠١١
(بآلاف الدولارات)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤١٤	٢٠٠	٢٩٢	-	صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
				صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة
٥٧	١٢٠	٢٤٠	٩٧	المخصص لرواندا
٨١	١٣٠	٢١١	-	الصندوق الانتقالي للرأس الأخضر
				صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة
١٤٢	-	-	-	المخصص لجمهورية تنزانيا المتحدة
				صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة
-	١٢٠	٦٠	-	المخصص لموزامبيق
-	٢٠	-	-	صندوق الأمم المتحدة القطري لبيوتان
٦٩٤	٥٩٠	٨٠٣	٩٧	المجموع

المصدر: البوابة الشبكية لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء. <http://mptf.undp.org>.

٢٨- وفيما يتعلق برواندا، وهي بلد تجربي آخر لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، تلقى الأونكتاد من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة اعتماداً لعام ٢٠١١ بمبلغ ٤٧٣ ٥٧ دولاراً. وعقب استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٠، وسع الأونكتاد نطاق أنشطته في برنامجين مشتركين جرى تنفيذهما مع المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية. وواصل الأونكتاد، بالتعاون مع البيونيدو، تنفيذ أنشطته في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين بيئة نشاط الأعمال، وشرع في تنفيذ مشروع للتكامل الإقليمي في إطار شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبيونيدو ومركز التجارة الدولية.

٢٩- وبالنسبة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وهي بلد تجربي آخر لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، شرع الأونكتاد في تنفيذ الأنشطة المرسومة والمحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ المعنون "خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية". وفي إطار النتيجة الأولى لهذه الخطة، النمو الاقتصادي والحوكمة الاقتصادية، يشارك الأونكتاد في البرنامج المشترك الرامي إلى تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة الدولية. ويضطلع بهذا البرنامج مع المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية

والإنتاجية، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد واليونيدو ومركز التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١١، تلقى الأونكتاد اعتماداً بمبلغ ٨٨٨ ١٤١ دولاراً من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لجمهورية تنزانيا المتحدة لدعم الأنشطة المتعلقة بتعزيز التجارة والاستثمار مع الإشارة تحديداً إلى سلاسل القيمة المتكاملة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية.

٣٠- وفي بنما، يشارك الأونكتاد في البرنامج المشترك المعنون "تحسين توزيع الدخل عن طريق دعم إجراءات زيادة الدخل المتحققة من العمل"، المنفذ في إطار نهج "توحيد الأداء". وهذا البرنامج، الذي يُنفذ في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو والفاو، يحظى بالدعم من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء. وفي عام ٢٠١١ تلقى الأونكتاد اعتماداً بمبلغ ٦٧٩ ٢٦٤ دولاراً من هذا الصندوق لأغراض أنشطة تنمية المشاريع.

٣١- وفي فييت نام، يشارك الأونكتاد في البرنامج المشترك المعنون "الإنتاج الأخضر والتجارة الخضراء لزيادة الدخل وفرص العمل للفقراء في المناطق الريفية" الذي تنفذه المجموعة المشتركة المذكورة في إطار مشروع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. وهذا البرنامج المشترك، الذي يضم الأونكتاد والفاو ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واليونيدو، يحظى بالدعم من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء. وفي عام ٢٠١١، تلقى الأونكتاد اعتماداً بمبلغ ٨٠٠ ١٤٩ دولار من هذا الصندوق لأغراض أنشطة تنمية المشاريع.

هاء- تمويل الخبراء المعاونين

٣٢- بالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، تضطلع بعض الجهات المانحة بدعم برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين. وفي عام ٢٠١١، ساهمت ألمانيا وإيطاليا والنرويج في تمويل خمس وظائف للخبراء المعاونين. وعلاوة على ذلك، مولت إسبانيا وظيفة خبير للعمل في دائرة التعاون التقني في القضايا المتصلة ببرنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة والعملية الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٣- وتعرب أمانة الأونكتاد عن امتنانها للجهات المانحة التي تواصل تقديم الدعم بانتظام إلى برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين وتدعو الجهات المانحة الأخرى إلى النظر في تمويل هذا البرنامج الذي يتيح للمهنيين الشباب فرصة فريدة من نوعها للمشاركة في العمل التحليلي والتشغيلي الذي يضطلع به الأونكتاد.

ثانياً - النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

٣٤ - تدرج النفقات الإجمالية للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد ضمن الفئات الرئيسية التالية:

- (أ) الصناديق الاستثمارية (بما فيها تمويل الخبراء المعاونين)؛
 (ب) الميزانية العادية للأمم المتحدة التي تشمل البابين ٢٢ و ٣٤؛
 (ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
 (د) الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

٣٥ - وفي عام ٢٠١١، ظلت هذه النفقات مستقرة عند مستوى ٣٩,١ مليون دولار. ولا تزال نفقات الصناديق الاستثمارية تشكل المصدر الرئيسي للمبالغ المدفوعة للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد لتمثل في عام ٢٠١١ نسبة ٩١,٨ في المائة من مجموع النفقات المتصلة بالأنشطة التشغيلية للأونكتاد (انظر الجدول ٢).

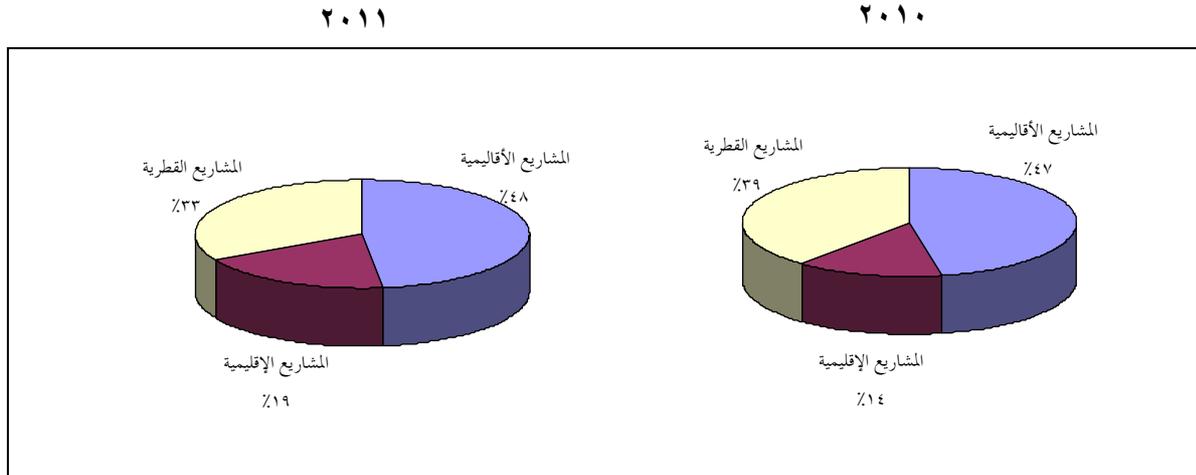
ألف - نوع المشاريع

٣٦ - استمر تقديم مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على أساس المشاريع والبرامج الإقليمية والإقليمية والقطرية (انظر الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٢

نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠١٠-٢٠١١

(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)



١- المشاريع الإقليمية

٣٧- المشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية تقدم أنشطة يمكن أن تستفيد منها جميع البلدان النامية. وفي عام ٢٠١١، بلغت النفقات المتكبدة في إطار هذه المشاريع ١٨,٧ مليون دولار، وهو ما يمثل ٤٨ في المائة من مجموع النفقات. وفي عام ٢٠١١، كان هناك ٨٩ مشروعاً إقليمياً، مع استبعاد مشاريع الخبراء المعاونين ومشاريع حساب التنمية. ومع ذلك، فقد تجاوزت نفقات ١٩ مشروعاً فقط من هذه المشاريع الـ ٨٩ مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دولار. وتشكل الصناديق الاستثمارية المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الإقليمية، وقد بلغ ما قدمته في عام ٢٠١١ نسبة ٨٩ في المائة من مجموع النفقات المتصلة بهذه المشاريع. واضطلعت الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة بتمويل نسبة الـ ١١ في المائة المتبقية.

٢- المشاريع الإقليمية

٣٨- في عام ٢٠١١، بلغ الإنفاق على المشاريع الإقليمية ٧,٥ ملايين دولار، أي بزيادة قدرها ٢ مليون دولار عن السنة السابقة، وهو ما يمثل ١٩,٤ في المائة من مجموع النفقات. واشتملت المشاريع الإقليمية الكبيرة التي كانت قيد التنفيذ في عام ٢٠١١ على مشروعين دون إقليميين في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) في أفريقيا، وثلاثة مشاريع دون إقليمية في إطار برنامج أسيكودا ومشروع واحد يتعلق بقانون وسياسة المنافسة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويجري أيضاً تنفيذ مشروع دعم واحد، في إطار برنامج أسيكودا، لآسيا والمحيط الهادئ، ومشروعين لتيسير اللوائح التنظيمية/الأعمال التجارية الإلكترونية لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا هي والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، ومشروع واحد في إطار برنامج أسيكودا للدول العربية.

٣- المشاريع القطرية

٣٩- تمثل المشاريع القطرية ثاني أكبر شكل من أشكال التعاون التقني للأونكتاد، من حيث الحجم. وفي عام ٢٠١١، بلغ مجموع الإنفاق على المشاريع القطرية ١٢,٧ مليون دولار، بانخفاض قدره نحو ٣ ملايين دولار بالمقارنة بالسنة السابقة. وشكلت المشاريع القطرية نحو ٣٣ في المائة من مجموع التنفيذ في عام ٢٠١١. ومعظم المشاريع القطرية هي مشاريع ممولة إما ذاتياً أو من موارد تتاح للأونكتاد في إطار برامج المساعدة الثنائية لدى بعض الجهات المانحة. وتعد جميع المشاريع التي تمولها الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة مشاريع قطرية. ويتصل معظم الإنفاق على المشاريع القطرية التي ينفذها الأونكتاد بمجمالي تحديث وإصلاح الجمارك (أسيكودا) وإدارة الديون (دمفاس).

٤٠- وبالمقارنة بعام ٢٠١٠، ظلت النفقات المصروفة على المشاريع القطرية في عام ٢٠١١ ثابتة في أفريقيا وأوروبا، ولكنها انخفضت في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية

والكاربي على حد سواء. فقد انخفضت النفقات القطرية في آسيا والمحيط الهادئ بنحو ٢ مليون دولار، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى حدوث انخفاض كبير في النفقات المصروفة على مشروع أسيكودا المعني بدعم الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى إكمال المشروع المتعلق بالتجارة والعمولة في الهند. وانخفضت النفقات القطرية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي بمقدار ٠,٦ مليون دولار تقريباً وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى تخفيضات في مشاريع أسيكودا في دومينيكا وهاييتي.

باء- التوزيع المواضيعي

٤١- تُجمَع مشاريع التعاون التقني للأونكتاد في ١٧ مجموعة مواضيعية (انظر الجدول ٤). ويندرج نصف أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني ضمن مجموعتين مواضيعيتين هما المجموعة ١١ والمجموعة ١٢. وبلغ الإنفاق على الأنشطة المضطلع بها في إطار المجموعة ١٢ (النقل وتيسير التجارة) ١٤,٧ مليون دولار، أي ٣٨ في المائة من مجموع التنفيذ. وتقدم المشاريع المدرجة ضمن هذه المجموعة المساعدة التقنية في ميدان لوجستيات التجارة وتطبيق النظام الآلي للبيانات الجمركية عن طريق برنامج أسيكودا، وهو أكبر برامج الأونكتاد للتعاون التقني ويبلغ نصيبه ٣٥ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني. ويجري تنفيذ ثاني أكبر برنامج في المجموعة ١١، وهو برنامج يتضمن تقديم المساعدة في ميدان إدارة الديون عن طريق برنامج إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) الذي يبلغ نصيبه ١٥ في المائة من مجموع التنفيذ وتبلغ نفقاته ٥,٨ ملايين دولار. وتتضمن أنشطة برنامج ديمقاس ما يلي:

- (أ) الأنشطة الأساسية التي تغطي أعمال تطوير وصيانة ودعم المنتجات والخدمات الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على إدارة ديونها العامة؛
- (ب) تقديم المنتجات والخدمات المتصلة ببناء القدرات إلى البلدان عن طريق مشاريع قطرية محددة.

٤٢- وتمثل كل مجموعة من المجموعات المواضيعية الخمس عشرة المتبقية نسبة تتراوح ما بين ١ و ٦ في المائة من مجموع التنفيذ. وتُجمَع في مجموعة مستقلة هي المجموعة ١٨ الصناديق الاستثمانية التي تدعم الأنشطة المشتركة بين القطاعات مثل التجارة ونوع الجنس، أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو الأنشطة المرتبطة بمشاركة الخبراء والمجتمع المدني في أعمال الأونكتاد. وتمثل هذه المجموعة نحو ٧ في المائة من مجموع النفقات السنوية.

٤٣- ويبلغ نصيب المشاريع المنفذة في إطار المجموعة ١٤ المتعلقة بأنشطة التدريب وبناء القدرات المشتركة بين عدة شعب ٥ في المائة من مجموع النفقات. ويتوزع باقي أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني - التي تمثل ٢٠ في المائة من مجموع النفقات - فيما بين المجموعات المتبقية التي يبلغ نصيب كل واحدة منها أقل من ٥ في المائة من مجموع التنفيذ.

٤٤- ويبلغ نصيب المشاريع المنفذة في إطار المجموعات ٦ و٧ و٨ المتعلقة بالاتجاهات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسات الاستثمار، وتيسير الاستثمار ١٠ في المائة من مجموع النفقات. ويبلغ نصيب المشاريع المنفذة في إطار المجموعة ٩ المتعلقة بتنمية المشاريع ٥ في المائة من مجموع النفقات.

٤٥- والأنشطة المضطلع بها ضمن هذه المجموعات الأربع، والتي تمثل ١٥ في المائة من مجموع التنفيذ في عام ٢٠١١، تجتمع في إطار مشروع متعدد السنوات ومتعدد المناحج لبناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع وتنفيذ سياسات فعالة ترمي إلى تهيئة بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص، وتعزيز القدرة التنافسية، وعلى نحو أعم تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٤٦- وتشكل الأنشطة المدرجة ضمن هذا المشروع مجموعة شاملة ومتسقة من المساعدات التي تركز على ما يلي:

- (أ) تقديم المعلومات بشأن تدفقات الاستثمارات، والاتجاهات والخيارات السياسية التي تُستمد من الآراء النافذة المتعلقة بهذه الديناميات؛
- (ب) عمليات التشخيص الملائمة والخدمات الاستشارية التقنية المخصصة وذات الهدف المحدد؛
- (ج) أنشطة بناء توافقات الآراء عن طريق تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛
- (د) التفاعل مع أصحاب المصلحة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

جيم - التوزيع الجغرافي

٤٧- بلغ نصيب النفقات المتكبدة في أفريقيا (بما فيها تلك المتعلقة بالمشاريع القطرية والمشاريع الإقليمية) ٩,١ ملايين دولار في عام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها نحو ٢ مليون دولار بالمقارنة بعام ٢٠١٠. وفي حين ظلت نفقات المشاريع القطرية ثابتة، ازدادت نفقات المشاريع الإقليمية. وفي عام ٢٠١١، بلغ نصيب أفريقيا من مجموع نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني ٢٣,٥ في المائة مقابل ١٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٠.

٤٨- وبلغت النفقات في آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها تلك المتعلقة بالمشاريع القطرية والإقليمية، ٥,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل انخفاضاً بنحو ١,٥ مليون دولار بالمقارنة بعام ٢٠١٠. وشهدت النفقات المتصلة بالمشاريع القطرية تراجعاً في حين ظلت النفقات المتصلة بالمشاريع الإقليمية ثابتة. وبلغ نصيب هذه المنطقة من مجموع تنفيذ الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني ١٣,٥ في المائة بالمقارنة بنسبة ١٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

٤٩- وبلغت النفقات المصروفة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما فيها تلك المتعلقة بالمشاريع القطرية والمشاريع الإقليمية، نحو ٥ ملايين دولار. وتقل هذه النفقات بمقدار ضئيل عن تلك التي سُجّلت في عام ٢٠١٠. وقد انعكس هذا الوضع بصورة خاصة في النفقات المتصلة بالمشاريع القطرية، في حين بقيت النفقات المتصلة بالمشاريع الإقليمية ثابتة. وبلغ نصيب هذه المنطقة من مجموع نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني ١٢,٩ في المائة بالمقارنة بنسبة ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٠.

٥٠- وفيما يتعلق بأوروبا، كانت ستة مشاريع وطنية يبلغ مجموع نفقاتها ٧٩٩ ٠٠٠ دولار قيد التنفيذ في عام ٢٠١١. وتشمل هذه المشاريع بصورة خاصة مشاريع أسيكودا في ألبانيا وجبل طارق وكوسوفو.

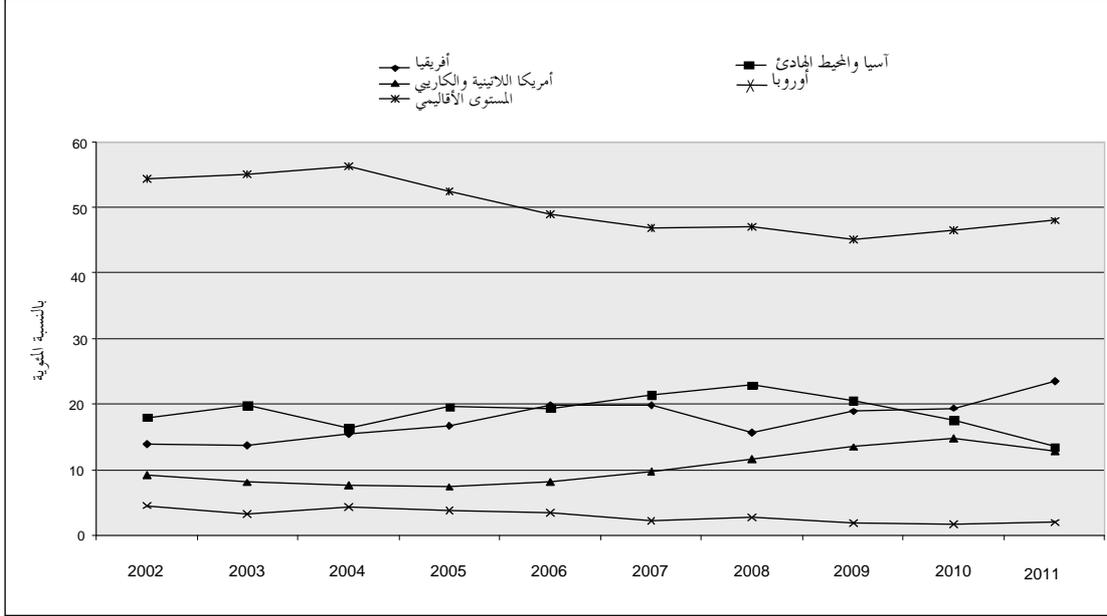
٥١- وينبغي أن تُقرأ بيانات التوزيع الجغرافي (انظر الجدول ٤ والرسم البياني ٣) مقترنة بالمعلومات الواردة في الفرع ألف أعلاه، وخاصة التعليقات الواردة بشأن المشاريع الإقليمية والمشاريع القطرية. ومن الجدير بالملاحظة أن النفقات المصروفة على المشاريع الإقليمية والمشاريع القطرية تُؤخذ في الاعتبار لحساب الأنصبة الإقليمية. ويعني ذلك أن النفقات المتصلة بالمستوى القطري والمستوى الإقليمي وحدها - والتي يبلغ نصيبها نحو ٥٢ في المائة من مجموع النفقات - هي التي تحدد الأنصبة الإقليمية بالمقارنة بالنفقات الإجمالية التي تشمل أيضاً الأنشطة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فعند تفسير الأنصبة الإقليمية تجدر ملاحظة أن معظم المشاريع القطرية هي إما مشاريع مموّلة ذاتياً أو مموّلة عن طريق موارد أتاحتها الجهات المانحة من برامجها للمعونة الثنائية أو من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

٥٢- ويواصل الأونكتاد منح الأولوية لأقل البلدان نمواً، كجزء من استراتيجيته المتعلقة بتقديم الخدمات في مجال التعاون التقني. ففي عام ٢٠١١، بلغت النفقات المتصلة بأنشطة التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً ١٤,٢ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١ مليون دولار تقريباً عن السنة السابقة. ونتيجة لذلك، بلغ نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع النفقات ٣٦ في المائة مقابل ٣٤ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى نحو ما جرى التأكيد عليه في الفقرة ٨ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥١٠ (د-٥٨) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإن الشركاء في التنمية، الذين هم في وضع يتيح لهم القيام بذلك، مدعوون إلى مواصلة المساهمة في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١١، بلغت المساهمات المقدمة إلى هذا الصندوق من فنلندا والنرويج وسويسرا ٢٩٥ ٠٠٠ دولار.

الجدول ٤
نفقات التعاون التقني، حسب المنطقة والجموعة، ٢٠٠٨-٢٠١١
(بآلاف الدولارات)

٢٠١١		٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
١٠٠,٠	٣٩ ٠٧٣	٣٩ ١٩٨	٣٨ ٧٨٩	٣٨ ٢٨٣	المجموع
حسب المنطقة					
					أفريقيا
٢٣,٥	٩ ١٨٨	٧ ٥٥١	٧ ٣٤٩	٥ ٩٩٧	آسيا والمحيط الهادئ
١٣,٥	٥ ٢٨٧	٦ ٨٩٥	٧ ٩٥٩	٨ ٧٧٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٢,٩	٥ ٠٥٤	٥ ٨٥١	٥ ٢٥٠	٤ ٤٨٠	أوروبا
٢,٠	٧٩٩	٦٩٠	٧٢٨	١ ٠٥٦	المستوى الأقاليمي
٤٨,٠	١٨ ٧٤٦	١٨ ٢١٢	١٧ ٥٠٤	١٧ ٩٧٦	
حسب المجموعة					
١,٧	٦٦٦	٢ ٧٣٧	٣ ٣٥٧	٤ ٥٥٢	١- بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
٠,٨	٣٢٤	٣٨٧	٣٢٣	٤٦١	٢- قدرات التحليل التجاري، ونظم المعلومات
٣,٦	١ ٣٩٧	١ ١٤٠	١ ٣٢٨	١ ٤٧٢	٣- تنمية قطاع السلع الأساسية، والحد من الفقر
٣,٣	١ ٢٧٤	١ ٢٣١	٨٧٥	٧٥٠	٤- سياسة المنافسة، وحماية المستهلك
٢,٧	١ ٠٧١	٩٨٣	٩٠١	٩٤٤	٥- البيئة التجارية وتنمية التجارة
١,٢	٤٨٥	٤٧٠	٤١٦	٥٤٢	٦- اتجاهات وقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر
٢,٨	١ ٠٩٣	٢ ٠٩١	٢ ٤٥٤	٣ ١٤٣	٧- سياسات الاستثمار
٥,٩	٢ ٢٨٨	٧٨٥	١ ٧٠١	٥٩٠	٨- تيسير الاستثمار
٤,٦	١ ٧٨٤	١ ٨١٦	٨٤٨	٤١٥	٩- تنمية المشاريع
٢,٩	١ ١١٥	٧٥٣	٤٢٦	١٧٣	١٠- العولمة واستراتيجيات التنمية
١٥,٠	٥ ٨٦٦	٤ ٧٣٨	٥ ٠٢٥	٥ ٧١٤	١١- تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال إدارة الديون
٣٧,٨	١٤ ٧٦٢	١٥ ٠٥٨	١٤ ٦٧٥	١٣ ٤٧٣	١٢- النقل وتيسير التجارة
١,١	٤٣٩	٣٢١	٤١١	٣٨٢	١٣- تسخير سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
٤,٩	١ ٩١٤	٢ ٤١٥	٢ ٥٣٠	٢ ٢٧١	١٤- أنشطة التدريب وبناء القدرات المقدمة من عدة شعب
٠,٩	٣٥٢	٣٥٦	٢٦٥	٢٥٢	١٥- العلم والتكنولوجيا والابتكار
٢,٤	٩٤١	٨٩٢	٧١٠	١ ١٦٧	١٦- القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة والاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة
١٠١	٤٣٨	٦٧٨	٣١٣	٣٣٦	١٧- تعزيز الدعم المقدم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية و/أو الوراثة الاستراتيجية للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق الإطار المتكامل المعزّز
٧,٣	٢ ٨٦٢	٢ ٣٤٨	٢ ٢٣١	١ ٦٤٤	١٨- التوجيه التنفيذي والإدارة وخدمات الدعم
٣٦	١٤ ١٨٥	١٣ ٢٧٧	١٦ ١٤٠	١٥ ٦٩٩	منها: أقل البلدان نمواً

الرسم البياني ٤
نفقات التعاون التقني، حسب المنطقة، ٢٠٠٢-٢٠١١
(كنسبة مئوية من مجموع النفقات السنوية)



ثالثاً - الهيكل والأداء

ألف - متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

٥٣ - لا تزال أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد تتمحور حول تحليل السياسات وتقديم المشورة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ووفقاً للفقرتين ١٧٨ و ٢١٧ من اتفاق أكرا والفقرة ٦ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥١٠ (د-٥٨) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لا تزال الجهود تُبذل لضمان تحقيق مزيد من الاتساق بين برامج التعاون التقني والعمل التحليلي وبناء توافقات الآراء.

٥٤ - وتقدم الأنشطة المضطلع بها في مجالي سياسات المنافسة وحماية المستهلك مثلاً جيداً لتضافر الطاقات بين هذه الركائز الثلاث.

٥٥ - والمداولات التي تجري بشأن قانون وسياسة المنافسة خلال الدورة السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي ومؤتمرات الأمم المتحدة التي تُعقد مرة كل خمس سنوات لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، تسعى إلى بناء توافق في الآراء بشأن السياسات الإنمائية

الفعالة وتحديد أفضل الممارسات المناسبة لصياغة سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتطبيقها. وعادة ما تُترجم نتائج هذه المداولات إلى مبادئ توجيهية وتوصيات توضع لكي تستخدمها وكالات المنافسة الفتية بشأن كيفية ضمان الفعالية في تطبيق سياسات المنافسة وحماية المستهلك. وتتطلب بعض هذه التوصيات تنفيذها من جانب الدول الأعضاء المهمة عن طريق أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات، في حين تدعو توصيات أخرى الأمانة إلى إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بالسياسات وإلى تحديد التدابير العملية لمعالجة هذه المشكلة المطروحة.

٥٦- وأحد الأمثلة على هذا النهج هو تنظيم استعراضات النظراء الطوعية لسياسات المنافسة. وتُجري البلدان المهمة استعراضاً غير مواجهاتي لقانون المنافسة الخاص بها ومكوناته الموضوعية والإجرائية، وتقيماً لمدى فعالية وكالات المنافسة، وتأثير سياسة المنافسة على التنمية الاقتصادية. وتناقش نتائج استعراض النظراء في جلسة عامة يعقدها فريق الخبراء الحكومي الدولي ويجري تقاسمها مع جميع البلدان المشاركة كجزء من تبادل الخبرات والخبرة الفنية. وأحد الأجزاء التي لا تتجزأ من هذه العملية هو استخدام نتائج استعراض النظراء كوسيلة لتقييم احتياجات الأونكتاد في مجال بناء القدرات ومناقشتها مع جميع الجهات المانحة المحتملة التي تشارك أيضاً في استعراض النظراء هذا. ويجري رصد تنفيذ التوصيات في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٥٧- واستمر طوال عام ٢٠١١ ترشيد الأنشطة المضطلع بها ضمن كل مجموعة مواضيعية وتوحيد المشاريع في إطار صناديق استثمارية مواضيعية. وهدفت الجهود المبذولة إلى الحد من تجزؤ الأنشطة التنفيذية التي يتولاها الأونكتاد ومن عدد الصناديق الاستثمارية دون أن يؤثر ذلك على نطاق برامج التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد وعلى مضمونها وتنفيذها.

٥٨- وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد الصناديق الاستثمارية التشغيلية ذات النفقات ٢٤٠ صندوقاً (انظر الإطار ١ في الوثيقة TD/B/WP/243/Add.2). واستطاعت الأمانة في عام ٢٠١١ أن تعلق مالياً ٦٣ مشروعاً منها ٢٤ مشروعاً إقليمياً و ٤ مشاريع إقليمية^(٢). ومع ذلك، فقد شُرع في تنفيذ ٤٦ مشروعاً منها ٣٢ مشروعاً قطرياً. وهناك حالياً ٢٠ مشروعاً من المشاريع المتعددة المانحين التي شاركت فيها أكثر من ٥ جهات مانحة.

٥٩- واستُبعدت منذ البداية العمليات القطرية من عملية التجميع. ويُهتم في عملية التجميع فقط بالصناديق الاستثمارية الإقليمية والإقليمية الممولة من جهات مانحة ثنائية. ومن حيث الأرقام، فإن ذلك يمثل ما مجموعه ٧٢ مشروعاً إقليمياً و ٢٨ مشروعاً إقليمياً بنفقات خلال عام ٢٠١١. ولا تدخل في عملية التجميع المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الحساب الإنمائي والمشاريع الممولة من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين

(٢) يُعلق المشروع مالياً عند إتمام جميع أنشطة المشروع المرجحة وعدم بقاء أية التزامات (تعهدات) معلقة في حسابات المشروع.

وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة نظراً إلى أنها تُنظَّم بقواعد إدارية ومالية مختلفة عن القواعد التي تُنظَّم بها مشاريع الصناديق الاستثمارية.

٦٠- وواصلت لجنة استعراض المشاريع^(٣) أداء دورها المركزي باعتبارها الآلية الداخلية لضمان الاتساق والتعاون بين الشعب في القضايا المتصلة بالتعاون التقني. وتجتمع اللجنة حسب الاقتضاء لمناقشة القضايا المتصلة بعملية إدارة التعاون التقني، بما في ذلك جمع الأموال وتوزيعها والموافقة على المقترحات المتعلقة بالمشاريع الجديدة. وتقوم جهات الوصل في الشعب الأعضاء في لجنة استعراض المشاريع ودائرة التعاون التقني بالإبلاغ على أساس شبه يومي عن جميع القضايا المتصلة بتنفيذ أنشطة التعاون التقني تنفيذاً متسقاً.

٦١- وكثيراً ما تقوم الشعب المسؤولة عن المجموعات المواضيعية بتحديث وثيقة المجموعات المواضيعية السبع عشرة، المعممة كوثيقة عمل غير رسمية للفرقة العاملة، وهي تفعل ذلك لكي تعكس هذه المجموعات الأنشطة الجارية والمقترحة استجابةً للطلبات الواردة من المستفيدين. وتشمل الوثيقة مقترحات بإدماج مشاريع أقاليمية ومشاريع إقليمية في صناديق استثمارية متعددة المانحين ومتعددة السنوات. وتهدف هذه الخطوة إلى مواصلة تقليل عدد الصناديق الاستثمارية، وتجميع الأنشطة، وتبسيط وتهديب هيكل التعاون التقني للأونكتاد. وترد في الجدول ١١ من الوثيقة TD/B/WP/243/Add.2 معلومات بشأن المشاريع الجديدة والمغلقة في عام ٢٠١١.

٦٢- وتلتزم الأمانة بمواصلة جهودها الرامية إلى الحد من التجزؤ، وهي تعتمد على الدعم المقدم من الحكومات المانحة في هذا الصدد. ولا يمكن أن يحدث الإغلاق أو السداد أو نقل المبالغ المتبقية إلى أنشطة أخرى إلا بعد أن تتلقى الأمانة إذناً وتعليمات واضحة بذلك من المانحين.

٦٣- وعملاً بالفقرة ٩ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٠٤(د-٥٧) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حدثت الأمانة بجميع القائمة الإرشادية المتعلقة بالطلبات الرسمية الواردة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ للحصول على مساعدة الأونكتاد، وجرى تعميمها كوثيقة عمل غير رسمية صادرة عن الفرقة العاملة. وهذه القائمة مفيدة لتحديد احتياجات المستفيدين وأولوياتهم بطريقة شفافة، ويمكنها أن توجه الجهات المانحة في القرارات التي تتخذها بشأن تخصيص مساهمتها وفقاً لما أكدته الفقرة ١٠ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥١٠(د-٥٨) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٣) لجنة استعراض المشاريع هي آلية مشتركة بين الشعب لاتخاذ قرارات جماعية بشأن عمليات المساعدة التقنية وأنشطة جمع الأموال التي يضطلع بها الأونكتاد. وقد حدد الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٨ اختصاصات هذه اللجنة. وتمثل أهداف ونطاق أعمال هذه اللجنة في تبادل المعلومات والإبلاغ عنها، وتحليل برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وتحسين الإجراءات وتبسيطها، ودعم جهود تعبئة الموارد، وضمان الاتساق العام، وتعزيز دور الأونكتاد على الصعيد القطري.

٦٤ - وتتيح بوابة مشاريع الأونكتاد (www.unctad.info/en/TC/?mode=AllProjects) إمكانية الوصول إلكترونياً إلى معلومات شاملة عن جميع مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد كما تتيح إمكانية اختيار المعلومات حسب المشروع والجهة المانحة والنطاق الجغرافي والمجموعة المواضيعية. وكجزء من جهود الأمانة المتواصلة لتحسين بروز أعمال المساعدة التقنية التي تضطلع بها وضمان توافر المعلومات ذات الصلة لجميع أصحاب المصلحة، فإن الموقع الشبكي الجديد للأونكتاد يتضمن جميع المعلومات المحدثة المتعلقة بالمساعدة التقنية.

٦٥ - ويواصل الأونكتاد الإسهام في قاعدة بيانات المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة العالمية لمنظمة التجارة العالمية^(٤)، والتي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لتكون بوابة لتقاسم المعلومات بين الوكالات الشريكة بشأن التنفيذ المستقبلي لأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٦٦ - واصل الأونكتاد في عام ٢٠١١ تعزيز دوره في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وهو ما فعله في امتثال تام لقرارات الجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وفي اتساق مع قرارات الأونكتاد الثاني عشر ومقررات مجلس التجارة والتنمية بعد ذلك. وقد أدت عدة مبادرات إلى تيسير مشاركة الأونكتاد في عملية "توحيد الأداء". وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

(أ) مواصلة دور الأونكتاد كمنسق للمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية^(٥)؛

(ب) المشاركة النشطة من جانب الأونكتاد في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بالترويج لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(٦)؛

(٤) <http://gtad.wto.org/>

(٥) اعتباراً من عام ٢٠٠٧، أصبحت هذه المجموعة هي الآلية المشتركة بين الوكالات والتي تتألف من وكالات مقيمة وأخرى غير مقيمة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة وتضطلع بولايات وتتمتع بخبرة فنية في مجال التجارة الدولية والقطاعات الإنتاجية. وينسق الأونكتاد أعمال هذه المجموعة التي تضم حالياً اليونيدو، والفاو، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجان الإقليمية الخمس، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. انظر الموقع:

http://www.unctad.org/en/Pages/TC/TC_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx /

<http://www.unctad.org>

(ج) الدور القيادي للأونكتاد داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن جميع المسائل المتعلقة بمشاركة الوكالات غير المقيمة في الخطط القطرية للأمم المتحدة.

٦٧- ومنذ إنشاء المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإطلاقها رسمياً أثناء الأونكتاد الثاني عشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ظلت هذه المجموعة أداةً ديناميّةً لضمان إدراج مسائل التجارة والمسائل المتصلة بها في عمليات المساعدة التي تنفذها الأمم المتحدة ولضمان الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهي آلية ناجحة مشتركة بين الوكالات تُستخدم لصياغة برامج مشتركة في البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وفي البلدان التي اعتمدت "نهج الأداء الموحد".

١- زيادة مشاركة الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية على الصعيد القطري

(أ) المشاركة في مشاريع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة

٦٨- كما ذكر أعلاه (انظر الفرع أولاً-باء)، يشارك الأونكتاد والمجموعة المشتركة المذكورة في مشاريع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت المجموعة تضطلع بتنفيذ و/أو تصميم برامج مشتركة^(٧) على النحو التالي.

٦٩- في ألبانيا، شاركت المجموعة في عام ٢٠١١ في صياغة النتيجة ٢-١ من إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية لفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ والمعنونة "برنامج التعاون". وتهدف هذه النتيجة إلى دعم دمج ألبانيا في الاتحاد الأوروبي عن طريق تحسين إطارها التنظيمي للتجارة والاستثمار. وهذه الأنشطة ينفذها الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية والفاو.

٧٠- وفي الرأس الأخضر، واصلت المجموعة المشتركة المذكورة الاضطلاع بالعمليات التي يجري تنفيذها منذ عام ٢٠٠٨ ضمن المرحلة الأولى من مشروع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة في إطار المشروع المشترك الذي يقوده الأونكتاد بشأن دمج الرأس الأخضر في الاقتصاد العالمي. وفي عام ٢٠١١، شاركت المجموعة المشتركة في صياغة برنامج مشترك جديد ينفذه الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز

(٦) تشمل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الاستجابة الجماعية والاستراتيجية من جانب الفريق القطري للأمم المتحدة من أجل الإسهام في صياغة وتنفيذ الأولويات في الخطط الإنمائية الوطنية التي توضع عن طريق نهج يشمل الجميع، وتغطي هذه الأطر المجموعة الكاملة من الأنشطة التحليلية والمعيارية والتقنية والتنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وتشمل وكالات مقيمة ووكالات غير مقيمة وصناديق وبرامج.

(٧) سُمع على الفرقة العاملة أثناء اجتماع جدول يتضمن معلومات مُحدّثة عن العمليات القطرية التي تنفذها المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية.

التجارة الدولية والفاو ومنظمة العمل الدولية كجزء من إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

٧١- وفي موزامبيق، وبعد إتمام الأنشطة المضطلع بها في إطار المرحلة الأولى من مشروع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، شاركت المجموعة المشتركة في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وفي النتيجة ٢ من إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية، ستدعم المجموعة المشتركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اعتماد ممارسات الإدارة ونشاط الأعمال الموجهة نحو السوق وسلاسل الأنشطة ذات القيمة المضافة. ويضطلع بهذه الأنشطة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية.

٧٢- وفي باكستان، فإن المجموعة المشتركة، بناءً على طلبات أخرى مقدمة من الحكومة والمنسق المقيم للأمم المتحدة، قد أصبحت تشارك في إعداد المرحلة الثانية من مشروع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة عن طريق الإسهام في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٧٣- وفي رواندا، واصلت المجموعة المشتركة في عام ٢٠١١ تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها في إطار البرنامج المشترك المتعلق بتعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحسين بيئة نشاط الأعمال في شراكة مع اليونيدو، ووسعت المجموعة من نطاق أنشطتها في إطار النتيجة المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية، والتي تشمل الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز التجارة الدولية. وتمثلت أنشطة المجموعة في عام ٢٠١١ في دمج الأطر التنظيمية للبلد المتعلقة بالتجارة والاستثمار ضمن الأنشطة الرئيسية مع التركيز بصورة خاصة على السياسات وأفضل الممارسات التي طُورت على الصعيد الإقليمي.

٧٤- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، فإن المجموعة المشتركة، استجابة منها لطلبات مقدمة من الحكومة والمنسق المقيم للأمم المتحدة، قد شاركت في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ والمعنون "خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية". وتشكل المجموعة المشتركة جزءاً من ركيزة النمو الاقتصادي والحوكمة التي تدرج ضمنها تدخلات كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية واليونيدو ومركز التجارة الدولية.

٧٥- وفي فييت نام، واصلت المجموعة المشتركة في عام ٢٠١١ تنفيذ البرنامج المشترك (الذي بدأ في عام ٢٠٠٩) في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة بعنوان "الإنتاج الأخضر والتجارة الخضراء لزيادة الدخل وفرص العمل للفقراء في المناطق الريفية" بدعم من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء. ويشارك في هذا البرنامج كل من الأونكتاد والفاو ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واليونيدو.

٧٦- وفي أوروغواي، شاركت المجموعة المشتركة في صياغة النتيجة ١ من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ والمعنونة "التنمية المستدامة عن طريق الاندماج في النظام التجاري الدولي، وتنويع الإنتاج، وزيادة الاستثمار". ويتضمن تدخل المجموعة كلاً من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز التجارة الدولية والفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ب) المشاركة في دعم البلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء"

٧٧- بالإضافة إلى البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، لا يزال يزداد عدد البلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" عند صياغة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المحدثة لعام ٢٠٠٩ للأفرقة القطرية للأمم المتحدة بشأن إعداد تقييمات قطرية مشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويطلب كثير من منسقي الأمم المتحدة المقيمين إلى المجموعة المشتركة أن تقدم المساعدة لمعالجة الأولويات الحكومية بشأن القضايا المتصلة بالتجارة وقضايا بناء القدرات الإنتاجية على الصعيد القطري.

٧٨- وتشارك المجموعة المشتركة في تصميم وتنفيذ برامج مشتركة ذات درجات مختلفة من الشدة والتنظيم في البلدان (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) مثل ما يلي:

(أ) أفريقيا: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وليسوتو؛

(ب) الدول العربية: الأرض الفلسطينية المحتلة، والجمهورية العربية السورية، ومصر؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال؛

(د) أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أذربيجان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجورجيا وصربيا، ومولدوفا؛

(هـ) أمريكا اللاتينية والكاريبي: إكوادور، وبنما، وهايتي.

(ج) الإطار المتكامل المعزز

٧٩- عند التعامل مع البلدان الأعضاء في الإطار المتكامل المعزز، تكون الأنشطة المدرجة في البرامج المشتركة متوافقة مع الأنشطة المقترحة في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وهذا هو حالة المشاريع التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة المنفذة في الرأس الأخضر وموزامبيق ورواندا، وكذلك في أقل البلدان نمواً الأخرى مثل بوتان، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليسوتو، وهايتي.

٨٠- وفيما يتعلق بالتمويل، فإن الموارد المتاحة بشكل محتمل من الفئتين ١ و ٢ من البرنامج المتكامل المعزز سٌستكمل بموارد من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. ونظراً إلى عدم بدء العمل في استخدام أموال الإطار المتكامل المعزز في عام ٢٠١٠، في حالة موزامبيق والرأس الأخضر ورواندا، فقد مَوَّلَت الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين الأنشطة المقترحة في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري.

٨١- ويعترف اتفاق أكرا بالإطار المتكامل المعزز كألية رئيسية لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً ويدعو الاتفاق الأونكتاد إلى تكثيف إسهامه وتعزيزه في هذا الإطار. وفي هذا الصدد، يواصل الأونكتاد، بموارده المحدودة للغاية، الإسهام بنشاط في الإطار المتكامل المعزز. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بمساعدة أقل البلدان نمواً سواء في مجال بناء القدرات لامتلاك زمام الأمور بشأن الإطار المتكامل المعزز عن طريق أنشطة الدعم التي يقوم بها الأونكتاد قبل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وبعدها وعن طريق تقديم الخدمات الاستشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات التجارية.

٨٢- وقد أصبحت الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري ومصفوفات العمل الوطنية منهاج التدخل المشترك الذي يقدم عن طريقه جميع الشركاء في التنمية المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً. وسيوجه التمويل بشكل متزايد عن طريق الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزز أو البرامج القطرية الثنائية وبشكل أقل عن طريق الوكالات. ومن ثم، فمن المهم للأونكتاد أن يتكيف مع هذا التحول في سياسات التمويل التي تنتهجها الجهات المانحة وأن يظل نشطاً في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز.

٨٣- ودخل تنفيذ الإطار المتكامل المعزز في الوقت الحالي مرحلة النضج ومن المقرر أن يبدأ في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٢ إجراء استعراض شامل المدى فعاليته. وتشتمل الأمثلة التي تدل على زيادة دور الأونكتاد في عملية الإطار المتكامل المعزز على غامبيا والسنغال اللتين اختارتا الأونكتاد ليكون الوكالة المنفذة التي تظطلع بتحديث دراستهما التشخيصية للتكامل التجاري؛ ومن المتوقع أن تقدم موزامبيق طلباً مماثلاً في المستقبل القريب. وسيقدم الأونكتاد بالتعاون مع البنك الدولي، ثلاثة فصول في الدارسات التشخيصية للتكامل التجاري الخاصة بهاييتي. وسيقدم الأونكتاد أيضاً صياغة مشاريع من الفئة ٢ لصالح بنن وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢- تنظيم ومشاركة المجموعة المشتركة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وأحداث أخرى

٨٤- الأحداث القطرية والإقليمية: نظمت المجموعة المشتركة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول في ٩ أيار/مايو ٢٠١١ حدثاً خاصاً بعنوان "القدرات التجارية والإنتاجية". وترأس الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، هذا الحدث. وأعدت المجموعة المشتركة بهذه المناسبة مذكرة مفاهيم بشأن دور القدرات التجارية

والإنتاجية في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في أقل البلدان نمواً وقدمتها إلى الدول الأعضاء بغرض مناقشتها. وتذهب مذكرة المفاهيم هذه إلى أنه، من أجل إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً، ينبغي زيادة التأكيد على دعم النمو الاقتصادي المطرد من خلال تقديم الدعم إلى تنمية القدرات الإنتاجية (UNCTAD/TC/2011/1).

٨٥- وفي إطار أحد المشاريع الممولة من حساب التنمية، قام الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات الأعضاء في المجموعة المشتركة، بتنظيم حلقة عمل وطنية في ليسوتو في أيار/مايو ٢٠١١، وحلقة عمل إقليمية في مالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. واستهدفت حلقتا العمل كلتاهما تعزيز القدرات في مجال صياغة خطط المساعدة المتصلة بالتجارة وتحسين إدراج التجارة في أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة التقنية. ووجهت حلقتا العمل لموظفي الحكومة المكلفين بالسياسة التجارية الوطنية وبخطيط استراتيجيات تنمية المعونة. وقد شرعت جميع البلدان المختارة المشاركة في حلقة العمل الإقليمية (توغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وغينيا - بيساو، والكاميرون، ومالي) في دورة جديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة التقنية لعام ٢٠١٣.

٣- دعم المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في القضايا التشغيلية المتصلة بالتجارة والقطاعات الإنتاجية

٨٦- في شباط/فبراير ٢٠١١، شارك الأونكتاد في البرنامج التعريفي للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة الذي نظمه مكتب تنسيق العمليات الإنمائية. وجمع حدث خاص نظمته المجموعة المشتركة ١٦ منسقاً مقيماً عُينوا حديثاً. وقُدِّمت إلى المشاركين أمثلة عملية عن الكيفية التي تنفذ بها المجموعة المشتركة العمليات المنسقة بشأن التجارة والمسائل المتصلة بها على الصعيد القطري. وهذا الحدث، المعنون "الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: مجال التركيز - استئصال الفقر من خلال العمل اللائق والتجارة والتنمية"، قد شاركت فيه منظمة العمل الدولية واليونيدو واللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد.

رابعاً - الاستنتاجات

٨٧- في ٢٠١١، واصلت الأمانة تناول القضايا المتصلة بالتعاون التقني على الصعيدين الداخلي والخارجي انطلاقاً من روح الإصلاح الجاري على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٨٨- وتواصلت إجراءات المتابعة المتخذة استجابةً لاتفاق أكرا ومقررات مجلس التجارة والتنمية بشأن هيكل وأداء التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. وتواصلت كذلك الجهود المبذولة لتجميع الأنشطة في مجموعات مواضيعية، وأُتخذت خطوات لزيادة الاتساق والشفافية ولتعزيز الإدارة الداخلية. ويتمثل الهدف الإجمالي في زيادة أثر أنشطة المشاريع

واستدامتها. واستمر تنفيذ الأنشطة بوتيرة مطردة بغية الاستجابة لزيادة عدد الطلبات الواردة من المستفيدين في جميع المجالات المتعلقة بولاية الأونكتاد.

٨٩- وجرى الاضطلاع بالأنشطة على صعيد الأمم المتحدة وذلك بصورة رئيسية عن طريق المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية، والتي استمر الأونكتاد في قيادتها. وطوال عام ٢٠١١، زادت المجموعة المشتركة من تعزيز دورها كواحدة من أكثر الآليات المشتركة بين الوكالات دينامية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتمكنت المجموعة، التي تتألف من ١٥ عضواً، من المشاركة بنشاط في المراحل التحضيرية لعدد من أطر الأمم المتحدة للمساعدة التقنية على الصعيد القطري ومن صياغة وتنفيذ برامج وأنشطة مشتركة داخل إطار برنامج "توحيد الأداء".

٩٠- وفيما يتعلق بعملية توحيد المشاريع والصناديق الاستثمارية المواضيعية، أكد عدد متزايد من الجهات المانحة دعمه لتجميع المشاريع في صناديق استثمارية مواضيعية متعددة السنوات ومتعددة المانحين. وسُويدي استمرار المشاركة النشطة من جانب الجهات المانحة في هذه العملية، ولا سيما فيما يتعلق بالمتطلبات الإدارية المرهقة المرتبطة بإغلاق الصناديق الاستثمارية ونقل الأموال غير المنفقة، إلى تسهيل العملية والتعجيل بها.

٩١- وتستجيب أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتعاون التقني للاحتياجات المتباينة للبلدان والمناطق المستفيدة، وفقاً لأولوياتها الإنمائية الوطنية. وينبغي تقييم الدور الذي يؤديه التعاون التقني للأونكتاد في تناول وتعزيز الحوكمة الاقتصادية الوطنية تقيماً يجري على أساس خلفية مساهمة هذا التعاون في توفير الخدمات التالية:

(أ) المشورة السياساتية والمساعدة في جميع مجالات العمل الذي يضطلع به؛

(ب) البرامج والمشاريع الرامية إلى إنشاء و/أو تحديث المؤسسات الداعمة لتهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاقتصادية؛

(ج) البرامج التدريبية المضطلع بها في سياق تنفيذ مشاريع تنمية القدرات لإدارة المؤسسات التي أنشئت لتنفيذ السياسات وإنفاذ القوانين.

٩٢- وعلى الصعيد الخارجي، يتزايد أكثر فأكثر عدد البلدان التي تعتمد نهج "توحيد الأداء". ومنذ عام ٢٠٠٨، تظهر النتائج الإيجابية التي حققتها المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية أنه على الرغم من التعقيد الذي يتسم به مجال العمل المواضيعي هذا، فإن من الممكن تحقيق "توحيد الأداء". والأونكتاد فخور للغاية بهذه النتائج التي تجدر معرفتها واستنساخها. وأثبتت المجموعة المشتركة أن التنسيق بين الوكالات يضيف قيمة جوهرية ويمهد الطريق لتحقيق اتساق فعال وملمس في أحد المجالات الرئيسية للمساعدة الإنمائية. وتساعد المجموعة المشتركة، من خلال نهجها المتعدد الأبعاد، على تلبية المتطلبات المختلفة للدعم الاستراتيجي والمؤسسي والتشغيلي. ومع ذلك، فهناك

عدة ممارسات وأنماط تفكير تقليدية لا تزال موجودة على الصعيد التشغيلي فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه الوكالات غير المقيمة، ومن الضروري تغيير هذه الممارسات والأنماط نظراً إلى استمرارها في تفويض دور الوكالات غير المقيمة وإضعاف الاتساق على نطاق المنظومة وفعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

٩٣- ويمثل "توحيد الأداء" تحدياً رئيسياً لا يقتصر فقط على وكالات المجموعة المشتركة، ولكنه يواجه أيضاً المانحين والمستفيدين. ومن الضروري زيادة الاتساق فيما بين جميع الأطراف المشاركة في المساعدة المتصلة بالتجارة. ويجب على الوكالات تنسيق مشاركتها في المشاريع التجريبية للأمم المتحدة المضطلع بها في إطار الأداء الموحد وفي البلدان المشاركة في عملية جديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك تنسيق مشاركتها ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بغية صياغة قواعد وآليات موحدة جديدة للأمم المتحدة لعمليات التنمية. ويجب أن يحرص المستفيدون على أن تنعكس أولوياتهم الوطنية بشكل كامل في عمليات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتي توضع وتنفذ في بلدانهم بغية السماح للمجموعة المشتركة بالاستجابة بفعالية لاحتياجاتهم. وأخيراً، فإن المانحين بمساهماتهم في المجموعات المواضيعية المتعددة السنوات والمتعددة المانحين والآليات الجديدة للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على الصعيد القطري، يتيحون للأونكتاد والوكالات الأخرى، المرونة والقدرة على اقتراح أنشطة مع ما تتطلبه من تمويل، ومن ثم المشاركة بشكل كامل في جهود البرمجة المشتركة في هذا السياق. وهكذا يُدعى المانحون إلى تقديم موارد كافية إلى آليات التمويل المشار إليها أعلاه بغية ضمان التنفيذ السلس والمتسق لإصلاح العمليات الإنمائية للأمم المتحدة. ولا يمكن إحراز أي تقدم يُعتد به في مجال التعاون والتنسيق والاتساق فيما بين الوكالات ما لم تبادر الجهات المانحة إلى اعتماد مزيد من الآليات المتعددة المانحين.